محاضرة بعنوان:

أثر السرية الضريبية في حق الاطلاع

من المُسلّم به أن المسائل الضريبية تشكل أبرز الأسباب التي تدفع المصارف للإدلاء عن مدخرات الأفراد المتعاملين معها، إذ يجوز للإدارة الضريبية الأطلاع على حسابات المكلفين من المستندات والوثائق التي تفي بالغرض لتحديد مقدار الضريبة على تعاملات وأحوال المكلفين مع البنوك ، بيد أن هذا الأجراء المتعلق بالأطلاع على الحسابات المصرفية الخاصة بالمكلفين بالضريبة يتعارض مع الالتزام بالسر المصرفي الملقى على عاتق المصارف ، أذ ساهمت السرية المالية الى تشجيع عمليات التهرب الضريبي ، ذلك لأنها تتعارض مع نصوص القوانين المتعلقة بالضريبة والتي تلتزم بقوة القانون على موظفي الأدارة الضريبة الاطلاع على المعلومات والبيانات الخاصة بالمكلفين المتسترة بغطاء السرية ،أذ حال استخدامها الى عدم وصول الإدارات الضريبية الى المعلومات الكافية لتحديد مقدار الضرائب المقررة على المكلفين، مما أدى الى تهربهم من الضرائب نتيجة احتمائهم بالسرية المالية.

لاشك بأن العولمة والتطورات التكنولوجية التي شهدها العالم، وما رافقها من توسع في أساليب التجارة وانتقال الأموال عبر أساليب ووسائل تقنية حديثة فتحت أبواباً واسعة لتهرب الكثير من المكلفين من فرض الضرائب عليهم، إذ أسهمت السرية في الحد من قدرات الإدارات الضريبية في تحديد مقدار الضرائب المقررة على المكلفين، مما أدى بدوره الى عدم تحصيلها حسب ما هو منصوص عليه في التشريعات الداخلية، أو الاتفاقيات الخارجية المبرمة مع بعض الدول.

على الرغم من أن سرية الحسابات المصرفية تمثل الضمانة الرئيسية بالنسبة للمتعاملين مع البنوك، كونها تؤدي الى جذب المستثمرين والأفراد على حد سواء تطبيقاً لمبدأ السرية الذي يفرض أليات تمنع سلطات الضرائب من الاطلاع على حسابات المكلفين، لكن تلك الأليات أسهمت بالمقابل في زيادة التهرب الضريبي من خلال زيادة التفاوت بين المكلفين الذين يتأتى لهم استخدام السرية المالية في التهرب من الضرائب، والمكلفين الذين لا يحتمون بتلك الوسيلة في أنشطتهم، وهو أمر يخل بمبدأ المساواة أمام الضريبة.

في إطار ما تقدم يُثار تساؤل هل السرية المالية ساهمت في التهرب الضريبي؟ وللإجابة على هذا التساؤل : لا ريب أن الواقع العملي يشير الى أن السرية المالية لعبت دور كبير في عمليات التهرب الضريبي من ناحيتين ، الأولى : من خلال التسهيلات التي تقدمها للمتعاملين معها، إذ منعت الإدارات الضريبية من الاطلاع على دخول المكلفين مما شكل عائقاً حال دون الوصول الى المعلومات والبيانات الضرورية لغايات فرض الضريبة والتي يمكن أن تسهم في العمل الضريبي، ونتيجة ذلك الأجراء المتمثل في عدم جواز الاطلاع على الحسابات المكلفين المودعين لدى البنوك أدى الى تخفي رؤوس الأموال والاستثمارات وراء نظام السرية المالية، ذلك لأن المتهربين من اداء الضريبة يسعون لتأمين حرية أكبر لحركة أموالهم، كما إنهم يفضلون أن تبقى تلك الأموال المودعة في المصارف مجهولة عن السلطات الضريبية وعن علم الجمهور.

أما الثانية : فأن المحافظة على السر المصرفي والقبول بالسرية المطلقة والخدمات التي تقدمها المصارف ساهمت في التهرب، إذ عملت البنوك على تقديم المعلومات والاستشارات القانونية للمكلفين في المجال الضريبي، فيمكنها أن توجه لهم النصح بأختيار أنشطة أقل تكلفة من الناحية الضريبية ، إذ وفرت للمكلفين السرية بعدم إطلاع السلطات الضريبية على حساباتهم.

وتجدر الأشارة أنه من التسهيلات الأخرى التي قدمتها البنوك لعملائها لغرض اطمئنانهم على بقاء حساباتهم بعيدة عن اطلاع الغير سواء من الأفراد ام من الإدارات الضريبية ، هي الحسابات والخزائن ذات الأرقام أو الرموز التي كان لها الدور الكبير في التهرب الضريبي، ذلك لأن إستخدامها لا يعطي للأدارة الضريبية حق الأطلاع والتحري عن مستخدميها من المكلفين، من هنا يظهر أثر السرية المالية في ألتهرب، إذ يلجأ أصحاب رؤوس الأموال بأيداع أموالهم في حسابات سرية بهدف التهرب من أداء الضريبة المفروضة عليهم،

وتنشأ تلك العملية من خلال لجوء المكلفين إلى فتح الحسابات الرقمية، إذ يتم إنشاؤها بعد أن يستبدل أسم صاحب الحساب الحقيقي برقم حسابي بدلاً من الاسم الشخصي للعميل، ونتيجة هذه العملية يبقى إسم العميل طي الكتمان، إذ يتم التعامل مع رصيده ومعاملاته عن طريق رقمه السري، فينحصر تعامل الموظفين في المصارف في ظل هذا النظام بحسابات يعلمون أرقامها ولا يعرفون أصحابها.

فالحساب الرقمي يفتح تحت رقم سري معين بين البنك والعميل مع ذكر أسم العميل فاتح الحساب فقط لحظة فتح الحساب للتأكد من شخصه، وبعد ذلك تتم جميع المعاملات بينه وبين البنك تحت هذا الرقم دون حاجة الى ذكر أسم العميل في أي تعامل مالي لفتح الحساب، إذ يهدف العميل من وراء استخدامه لهذا الحساب هو لغرض مواجهة الأدارة الضريبية من الكشف عن أمواله المودعة لدى البنوك لغرض التهرب من أداء الضريبة ، أو قد يكون الهدف من فتح هذا الحساب هو لمواجهة سلطات التحقيق.

كذلك نظام استئجار الخزائن الحديدية تحت أرقام أو رموز معينة يكون للخزينة قفل يفتح بطريقة سرية لا يعرفها سوى العميل، وهذا النظام تتبعه البنوك السويسرية.

ومع زيادة أعمال المنافسة التجارية زادت رغبة العملاء في المحافظة على أسرار تعاملاتهم، إذ يتوقف إقبالهم على البنك بقدر مدى ما يوفره من سرية لتعاملاتهم معه، لذلك نشأة تلك الأنظمة للمحافظة على حساباتهم وإبقاءها طي الكتمان عن السلطات العامة، لكن على الرغم من فوائد نظام السرية والدور الذي يلعبه في اجتذاب رؤوس الأموال التي تسهم في تمويل المصارف وأتساع نشاطها الاستثماري، إلا أنها تعد وسيلة من وسائل التهرب الضريبي ومصدر لأخفاء الأموال غير المشروعة.

وفي ضوء ما تقدم نجد أن السرية المالية أصبحت تشكل درعاً واقياً وسلامة شاملة للأموال المودعة في البنوك، فإذا ما جرى التنازل عن هذه السرية فأن حجم رؤوس الأموال اللاجئة الى البنوك هرباً من الضرائب المحلية سيكون دون شك أقل، لذا فأن السرية تجد مبرراتها وعلة وجودها في عوامل أقتصادية أكثر من أية عوامل أخرى سواء كانت فلسفية أو أنسانية، وخير مثال على ذلك هي السرية في سويسرا، إذ تشكل جزءاً لا يتجزء من اقتصادها واصبحت ملجأ للودائع الأجنبية.

إن السرية المصرفية تعتبر عنصر اساسي من عناصر المناخ الاستثماري العام، ولها مردود إيجابي في حالة تشددها ، وإزاء ذلك عملت البنوك على تقرير مبدا هام هو مبدأ سرية الحسابات المصرفية، ووفقا لهذا المبدأ لا يجوز لأية سلطة بما في ذلك الإدارات الضريبية من الأطلاع على حسابات المكلفين الموجودة لدى البنوك، وكذلك لا يجوز لأي شخص مهما كانت درجة أو

نوع علاقته بالعميل ان يطلع على حساباته الخاصة، كما أن التمسك بالسرية هدفه هو اجتذاب الأموال وحماية الإيداعات، لكنها أصبحت الحصن المنيع لعمليات التهرب الضريبي، وخصوصاً عند بعض الدول مثل سويسرا ولبنان، فبالنسبة للأولى تم ورود الأموال الهاربة في البدء إليها لأسباب دينية ومن ثم لقضايا سياسية، أما في الوقت الحاضر فأن السبب الرئيسي في تدفق رؤوس الأموال الى سويسرا هو لأسباب ضرائبية، ذلك لان المكلفين يفضلون بقاء أموالهم في مصارف تلك الدولة بعيداً عن السلطات الضريبية ، كما أنها تؤمن لهم بعض الإعفاءات الضريبية.

أما في لبنان فإن المفاهيم الليبرالية للدولة اللبنانية لعبت دوراً مهماً في الميدان الاقتصادي، ذلك لأن السياسات المالية المتبعة أنشأت جواً ملائماً لتدفق رؤوس الأموال، لذا عمدت إلى إقرار قانون السرية المصرفية عام1956،لتدعيم الازدهار الاقتصادي والمحافظة على ميزة لبنان كملجأ لضمان رؤوس الأموال، لكن تلك الميزة جعلت من لبنان ملجأ للأموال الهاربة من الدول العربية المجاورة التي أتسمت أنظمتها بطابع الدكتاتورية إذ فرض قانون السرية المصرفية اللبناني على جميع موظفي المصارف الالتزام بالسرية المطلقة في مواجهة الأدارة الضريبية مما جعل من لبنان مرتعاً خصباً للتهرب الضريبي.

تأسيساً على ما سبق يتضح لنا بأن السرية المالية التي تتبعها بعض الدول أصبحت هي الملاذ الأمين للمكلفين الراغبين في عدم الكشف عن أموالهم وثرواتهم الحقيقية، حتى لا تفرض عليها الضريبة متمسكين بمبدأ مفاده أن المعاملات التي تجري بين البنك وعملائه تقوم على الثقة المطلقة فيه وفي العاملين لديه، فالمودع عندما يقوم بإيداع أمواله لدى البنك إنما يعهد الى هذا الأخير، ببعض خصوصياته التي تعد من اسراره الخاصة، لذا لا يجوز للبنك أن يفشي تلك الأسرار لأية جهة كانت بما في ذلك الإدارة الضريبية وألا انصرف عنه المودعون.

لما للبيانات الموجودة لدى البنوك والمتعلقة بحجم ممتلكات المكلفين من أهمية بالغة للإدارة الضريبية، إلا أن بعض البنوك ترفض الأدلاء بأية معلومة عن عملائها بحجة الحفاظ على سرية الحسابات، الأمر الذي أنعكس سلباً في تحقيق التهرب الضريبي، أذ زادت أرباح البنوك ونمت ودائعه بصورة متزايدة، لكن أغلبها هي أنشطة مخفاة عن أدارات الضرائب.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الدول النامية تخسر حوالي(124) مليار دولار سنوياً . ذلك بسبب وجود أصول تابعة لها في المراكز المالية والملاجئ الضريبية، وأن من الأسباب الرئيسية المهمة لخروج تلك الاموال من موطنها، هو أتباع بعض الدول التي تعتبر ملاذاً ضريبياً نظام السرية المطلقة، حيث تختفي الحقيقة عن الدولة الأم وبالتالي لا يمكنها فرض الضريبة على مواطنيها، ذلك لأنها لا تملك الحق في التحري والاطلاع على حسابات المكلفين الموجودة لدى البنوك بسبب السرية الصارمة، كما أن مغالاة بعض الدول في السرية المالية بداعي جذب رؤوس الاموال، أدى الى ان تصبح بعض المصارف ملاذاً للتهرب الضريبي ولعصابات غسيل الأموال.

كما ان هناك من أعترف بخطورة السرية المالية كونها تزيد من المناخ الباعث على التهرب ويجب الحد منها، لكنها تراجعت عن قرارها نظراً لفوائد السرية على الاقتصاد.